AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

مشروع نظم التنمية الزراعية : الاقتصاد الزراعي

مارس ١٩٨٣ - القاهرة

أعمال المؤتمر الثامن : اقتصاديات الانتاج الحيوانى فى الزراعة المصرية

" نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية للانتاج الحيوانى فى مصر "

يمثل الانتاج الحيوانى ما يقرب من ثلث الناتج الزراعى المصرى(متضمنا قيمة العمل الحيوانى والسماد العضوى) . وتمثل المنتجات الحيوانية فى غذاء الفرد المصرى حوالى ١٠ ٪ من الطاقة ، وحوالى ١٥ ٪ من البروتين فى الغذاء المصرى . ونتيجة لزيادة عدد السكان ومتوسط دخل الفرد ،واستمرار الهجرة من الريف للحضر ،زاد الاستهلاك الكلى وايضا استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء والبيضاء بصورة كبيرة ،كما زاد استهلاك الالبان ولكن بمعدل اقل خلال العقد الماضى . الا ان متوسط استهلاك الفرد من هذه المنتجات ما زال منخفضا مقارنا بالمستوى العالمى ،والاقليمى (جدول رقم ١) وأدت زيادة الطلب الى ارتفاع اسعار المنتجات الحيوانية بمتوسط بلغ ١٢ الى ١٤ ٪ سنويا خلال السبعينات ،وهو معدل يزيد عن ذلك المقدر لاسعار المحاصيل النباتية (١١ ٪) . ومن جهة اخرى لم يستطع الانتاج المحلى ملاحقة معدلات الاستهلاك ،فزاد معدل الاستيراد بصورة حادة ،مما أدى الى انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من المنتجات الثلاثة (اللحوم الحمراء ،ولحوم الدواجن ،والالبان) - جدول رقم ٢ .

وقد تناول المؤتمر معوقات التنمية للانتاج الحيوانى من الناحية الاقتصادية ، اخذا فى الاعتبار التغيرات التكنولوجية ،وتحليل السياسات الحكومية المؤثرة فى هذا القطاع ،وآثارها على اداء الانشطة الحيوانية المختلفة .

واتضح ان الانتاج الحيوانى قد تميز بحماية اقتصادية كبيرة فى السنوات الاخيرة . هذه الحماية ذات شقين : أولهما ارتفاع اسعار المنتجات الحيوانية عن الاسعار العالمية ،وثانيهما دعم المدخلات الانتاجية . وعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات ان تكاليف استيراد اللحوم الحمراء على مستوى المستهلك بلغت حوالى ١ر٤٦ جنيها للكيلوجرام فى عام ١٩٨١،فى حين بلغت تكاليف انتاج اللحوم الحمراء محليا على مستوى المستهلك حوالى ٢ر٥ جنيها للكيلو فى نفس السنة . وكان الحال كذلك بالنسبة للدواجن والالبان . وفى مجال دعم اسعار المدخلات تبين على سبيل المثال ان متوسط الدعم لصناعة تسمين بدارى اللحم بلغ حوالى ٢٦٥٣ جنيها للمزرعة الواحدة سنويا ، اى ما يعادل ٨٠ ٪ من صافى ارباح المزرعة فى السنة .

السياسات والبرامج المؤثرة فى الانتاج الحيوانى : لقد حاولت الدولة معالجة مشاكل قصور الانتاج وتفخم الاسعار للمنتجات الحيوانية من خلال عدة برامج وسياسات . تمثلت فى التحكم فى انتاج وتوزيع الاعلاف المركزة وباسعار مدعمة ،وتقديم قروض لمشروعات تنمية الانتاج الحيوانى بسعر فائدة منخفض يصل الى نصف سعر الفائدة السائد فى السوق ،بل وحاولت فرض سعر جبرى لبعض المنتجات الحيوانية ،خاصة اللحوم الحمراء ، حيث حددت سعر اللحوم على مستوى المستهلك وسوق الجملة ولكن ليس على مستوى المزرعة . ومن ناحية اخرى قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بزيادة معدلات استيراد اللحوم والالبان لمحاولة سد الفجوة بين الانتاج المحلى والاستهلاك ،مع بيع المنتجات المستوردة باسعار مدعمة .

ليس هذا فحسب بل انشئت الدولة خلال العقدين الماضيين عدة مؤسسات وشركات حكومية (قطاع عام) لانتاج اللحوم والالبان والدواجن . هذه المنشآت الانتاجية ساهمت بحوالى ربع الانتاج المحلى من الدواجن ،ولكن لم تساهم سوى بحوالى ١ ٠/٠ من انتاج الالبان . ولم يتعدى مساهمة القطعان التابعة لجهات الحكومية فى انتاج اللحوم أكثر من ٣ ٠/٠ من الانتاج المحلى . وتقدم الدولة الخدمات البيطرية ،وخدمات التلقيح الصناعى مجانا ،علاوة على تعدد الهيئات البحثية الممولة حكوميا فى مجال الثروة الحيوانية .

الانتاج الحيوانى فى المزرعة المصرية : تتكامل الانشطة الانتاجية الحيوانية والنباتية فى المزرعة المصرية ، حيث ان ٩٠ ٠/٠ من العشائر الحيوانية فى حيازة القطاع الزراعى التقليدى الرئيسى وتعتمد فى تغذيتها بصفة اساسية على البرسيم ومخلفات الحاصلات الحقلية ،خاصة الالبان . ويمد الانتاج الحيوانى الانتاج النباتى بمدخلات هامة فى صورة جهد حيوانى ،وسماد عضوى حيث بلغت قيمة العمل الحيوانى حوالى ٢٧ ٠/٠ من قيمة الانتاج الحيوانى وقيمة السماد العضوى حوالى ١٣ ٠/٠

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان المزارع التقليدية الصغيرة اكثر تخصصا وأكثر كفاءة فى تربية الحيوان من المزارع التقليدية الكبيرة .وربما

جع ذلك الى ان المزارع الصغيرة تستفيد من وفرة العمالة العائلية لديها فى انشطة الانتاج الحيوانى بصورة مكثفة ترفع من قيمة العائد الاقتصادى للعمل العائلى لديها : وبصفة عامة ٤٤ ٠/٠ من العمل البشرى الزراعى يوظف لخدمة الانتاج الحيوانى ، الا ان الحيازات ذات الفدان فاقل توظف اكثر من ٧٣ ٠/٠ من العمل البشرى الزراعى لديها للانتاج الحيوانى . وتقوم المرأة بالدور الرئيسى فى هذا النشاط اخاصة فى اعمال الحليب وتصنيع الالبان .

ويمكن القول ان الحيوانات الكبيرة فى المزرعة التقليدية ذات غرض اساسى وهو انتاج اللبن ، حيث يمثل اللبن ومنتجاته كثر من ٥٣ ٠ ٠ من جملة انتاج الحيوانى فى المزرعة ، ويعتبر الجاموس هو الحيوان الرئيسى فى هذا المجال ، حيث ينتج اكثر من ٦٥ ٠/٠ من محصول اللبن الكلى ٠ ويعتمد انتاج اللحوم الحمراء فى مصر على انتاج المزرعة التقليدية من الحيوانات القابلة للتسمين ، وفى هذا الصدديعتبر انتاج اللحوم الحمراء ناتجا ثانويا للمزرعة التقليدية ، بينما يعتبر انتاج اللبن هو التخصص الرئيسى ٠ وتبيع المزارع التقليدية مئات من الوف العجول الصغيرة دون تسمين فعلى ، بعدما قامت بعض المزارع التقليدية الكبيرة بتسمين بعض نتاجها لاوزان أعلى ٠ ولكن تقوم المزارع المتخصصة فى التسمين على علائق جافة بشراء العجول الصغيرة من اسواق الماشية المصرية وتسمنها لاوزان تسويقية خاصة واساسية ٠ ولكن سعات هذه المزارع بين ١٠ - ٥٠ راس للدورة الواحدة ٠ وتركز بعض السياسات الحالية على دعم هذه المزارع التجارية فقط دون باقى الانماط الانتاجية الحيوانية المصرية ٠ وعلى ذلك فقد ارتفع الطلب على العجول المعدة للتسمين بصورة حادة نتيجة زيادة مزارع التسمين على علائق جافة لوجود حوافز عديدة تقدمها الدولة لهذا النشاط من خلال سياسات الدعم الحالية ،ومن ثم ارتفعت اسعار العجول بصورة حادةلان العرض منها شبه ثابت،مما ادى لظهور مشكلة زيادة تكاليف الانتاج علاوة على ما سبق بيانه من ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على اللحوم الحمراء ٠

انتاج الدواجن : يبدو ان قطاع الدواجن قد تطور بصورة اكبر من قطاع الحيوانات الكبيرة حيث تركز انتاج الدواجن فى مزارع متخصصة ذات سعات اكبر من مزارع انتاج اللبن والتسمين ،وحاليا فان ما يربو على نصف انتاج لحوم الدواجن فى مصر ينتج من المزارع الحديثة ، وايضا نصف الكتاكيت المفرخة تنتج من مفرخات حديثة ،ولكن ما زالت السعة العاطلة بهذه الصناعة هى وحد اتطاقتها لا يزيد عن ٥ الاف طائر فى الدورة الواحدة ٠

الميزة النسبية : تشير التحليلات الاقتصادية الى ان مصر لديها ميزة نسبية فى انتاج اللبن والدواجن ولكن لا يبدو ان لها ميزة نسبية فى انتاج اللحوم الحمراء ،واذا توافرت سياسات محددة لرفع الانتاجية ،من الممكن ان تبلغ مصر الاكتفاء فى الالبان والدواجن ٠

ومن المهم الاشارة الى ان المزية النسبية فى انتاج اللبن ترجع بصفة اساسية الى تواجد الجاموس فى الحيازات الزراعية التقليدية ٠ ولا يبدو ان حيازات الماشية الحلوبة او ماشية اللبن الاجنبية مشجعة فى مجال بلوغ الميزة النسبية ٠

ومن المهم الاشارة الى ان تنمية انتاج اللبن لدى القطاع الزراعى التقليدى يهدف بلوغ الاكتفاء الذاتى يؤدى الى الاستفادة من ميزة هامة متاحة فى الغذائى وهو الحصول على مصدر رخيص للبروتين الحيوانى ،خاصة فى المناطق الريفية حيث اثبتت الدراسات انها تعانى اكثر من الحضر من نقص شديد فى نوعية البروتين فى الغذاء المقرر ،خاصة للفئات الفقيرة منها ،فيما تحصل من حاجتها الغذائية للطاقة ٠ ويعتبر لحوم الدواجن مصدرا اخر رخيص للبروتين الحيوانى مقارنة بلحوم

ويكن من المهم بيان ان الميزة النسبية فى انتاج لحوم الدواجن ترتكز على توافر تعات الانتاجية الكبيرة ،حيث تبين انه حتى الان ادت سياسات الدعم الى جذب صغار المستثمرين فى سعات انتاجية صغيرة لا تتمتع باى كفاءة اقتصادية ،ولا يبدو انها مربحة فى حالة عدم وجود دعم لمدخلاتها الانتاجية ، اى لو اضطرت للعمل فى ظل الاسعار الحرة للمدخلات والمخرجات فسوف تترك السوق لانها تحقق خسارة كبيرة (يمثل الدعم فى الوقت الحاضر حاليا اكثر من ١٠٠ ٪) .

وفى مجال اللحوم الحمراء يبدو انه ليس هناك حاليا ميزة نسبية فى انتاج اللحوم الحمراء محليا او استيراد حيوانات حية ،وهذا يعنى انه لا بد من التوسع حاليا فى استيراد الذبائح ،والقطيعات من اللحوم الحمراء لتخفيف العبء على الاقتصاد المصرى بدلا من التوسع فى انتاج اللحوم الحمراء محليا . الا ان هناك عدة معوقات لا بد من تذليلها فى مجال استيراد اللحوم الحمراء منها : التعقيدات فى استخراج تراخيص الاستيراد ، انخفاض الهامش المحدد من قبل الدولة للمستورد الخاص يجعله يفضل العمل كوسيط بين الحكومة والمصدرين ليحصل على هامش مرتفع دون مخاطرة عن استيراد اللحوم لحسابه ،نوعية اللحوم المستوردة غير جيدة ، كما ان تداولها فى السوق المحلى ، وامكانات التبريد والنقل تجعل المستهلك متحفظا فى الاقبال عليها كبديل للحوم المحلية ،كما لا بد من دراسة التوسع فى الثلاجات فى المستقبل مع عمل دراسات للجدوى الاقتصادية لهذا التوسع واثره على تكاليف الاستيراد . ويبدو ان تطوير صناعة تعبئة اللحوم الحمراء ضرورى لسياسة تسعير اللحوم والاسقاط واسعارها . ويجدر الاشارة الى ان استيراد اللحوم الحمراء بنوعية جيدة وتوافر الوسائل التسويقية الكفء سوف يؤدى الى توافرها فى الاسواق باسعار اقل من اللحوم المحلية وبدون دعم ، ومن ثم سوف يتغير سلوك المستهلك تجاهها بما يجعلها بديل جيد وارخص للحوم المحلية ويخفف العبء على التكاليف القومية الحالية لانتاج اللحوم الحمراء .

معوقات التكنولوجية وفرص التنمية : على الرغم من تعدد معوقات تنمية الانتاج الحيوانى فى مصر ،هناك فرص عديدة للتحسين . وقد تناولت الدراسات فى هذا المجال انتاج الاعلاف وبرامج التحسين الوراثى . وفيما يلى موجز عن الجوانب الفنية والاقتصادية لهذه المعوقات :

الاعلاف الخضراء : ان مشكلة نقص الاعلاف صيفا تعتبر من اهم معوقات التنمية . وهناك تجارب عديدة فى مصر لادخال الاعلاف الخضراء الصيفية الجديدة فى التركيب المحصولى ، الا انها تحتاج لتعميم اقتصادى ودراسة جدوى تطبيقها على نطاق واسع فى ظل واقع العلاقات المتشابكة فى النشاط المزرعى .

رفع القيمة الغذائية لمخلفات المحاصيل وتصنيع لعلائق غير التقليدية : هناك عديد من الامكانيات لزيادة العرض من الاعلاف فى مصر من خلال استغلال مخلفات الانتاج الزراعى . وقد عرضت فى المؤتمر محاولتان فى هذا المجال . أولهما معالجة التبن بالبوريا وهى ما زالت فى نطاق تجريبى تقوم به منظمة الاغذية والزراعة ومعهد بحوث الانتاج الحيوانى من خلال مشروع التحسين فى شمال الدلتا ،ونتائجها التكنولوجية مشجعة وتحتاج لتقييم اقتصادى .

وهناك تجربة عملية تمت من خلال مصنع الاعلاف فى الزقازيق بمحافظة الشرقية - حيث تستعمل سرسة الارز واليوريو والمولاس بنسب مرتفعة لتكون خلطة العلف ، يتم بيع هذا العلف بسعر يبلغ ٩٢ جنيه للطن وهو اقل من السعر العالمى لمخلوط العلف المركز الحالى . الا ان هذه التجربة تحتاج متابعة وتعميم اقتصادى لمعرفة استجابة الانتاج الحيوانى الحقيقية .

دعم الاعلاف: يبدو ان دعم اسعار الاعلاف المركزة حاليا يعتبر معوقا لتنمية انتاج الاعلاف غير تقليدية . فمخلوط العلف المركز (لجميع الاغراض) يباع مدعما بمبلغ ٣٨ جنيه للطن ، بينما سعره العالمى حوالى ١٣٨ جنيه للطن فى عام ١٩٨٠ ، اى ان الدعم حوالى ١٠٠ جنيه للطن .

وعلى ذلك فانه يعتبر نوع من المخاطرة للمستثمر ان يدخل فى مجال انتاج وتصنيع علف غير تقليدى جديد من البديهى ان يكون ذات تكاليف أعلى من ٣٨ جنيها للطن . كما ان اتجاه المربين للماشية سوف يستمر نحو محاولة الحصول على العلف حكومى المدعم (٣٨ جنيها للطن) ولن يتجهوا لشراء العلف الجديد (اذا توفر) الاكملجأ أخير ، حالة تعذر الحصول على العلف المدعم . ومن ثم فان المستثمر فى هذا المجال سوف يواجه سوق غير مؤكد للعلف الجديد بما يشبط هذا الاتجاه .

سياسة توزيع العلف المركز: فى وجود السعر المدعم للعلف المركز (الغير معبر عن البديل العرضة البديلة له) ،يجعل الطلب عليه متزايد من قبل المربين بمعدل اعلى من المعروض منه . وهذا اجبر الدولة على وضع نظام اولويات وحصص للتوزيع . هذا ادى الى ظلل كبير فى السوق : اولا خلق سوقا سوداء نشطة ، ثانيا جعل هناك نظام غير عادل لتوزيع هذا المدخل بين الانشطة الانتاجية . فرغم ان القطاع الزراعى التقليدى ينتج حوالى ٩٠ ٪ من القطن وهى المحصول الاستراتيجية وهى المكونات الرئيسية لهذا العلف ويملك اكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الحيوانية الا انه لا يحصل على اكثر من ١٦ ٪ من مخلوط العلف المركز وفقا لنظام التوزيع الحالى . ادى هذا النظام الى توظيف غير رشيد اقتصاديا لهذا المدخل العلفى الهام مما يتعلق بتكاليف الفرص البديلة ، فبينما بلغ صافى العائد الاقتصادى للطن من العلف المركز فى القطاع التقليدى حوالى ١٤٥ جنيها ، وبلغ حوالى ٦٨ جنيها فقط فى نشاط التسمين لمن خارج الحظة يحصل الاخير على ٧٣ ٪ من العلف المركز الموزع سنويا .

وهناك مشكلة اخرى تتعلق بسوء توزيع العلف الحالى وهى عدم انتظام التوزيع فى التوقيت المناسب لاشباع احتياجات حساسة فى متطلباتها العلفية لعنصر الزمن لابعد الحدود مثل انتاج اللبن وتسمين عجول اللحم . هذا يؤثر فى كفاءة استفادة من العلف وطول الفترة اللازمة .

لتحسين الوراثى: لا تعتقد العشائر المحلية المصرية من وجود قاعدة من التراكيب الوراثية المتعددة الجيدة من الماشية الاجنبية والمحسنة العالمية المتاحة لدى الهيئات الحكومية ومحطات التجارب ووزارة الزراعة ومشروعات المشتركة الحديدة . لكن المشكلة ليس هناك نظاما محدد المعالم للتحسين الوراثى المتأثر الحيوانية لدى الحيازات التقليدية وهى الغالبية . ان برنامج التلقيح الصناعى الحالى يصطدم بعده مقومات مرتبطة بالبنية الاساسية فى القرية وغيرها والمعوقات التكنولوجية التى تجعله تقريبا منعدم الاثر واقعيا فالبحث الميدانى المزرعة المزارع فى تحسين الوراثة لماشيته ووعيه بأهمية ذلك . ولكنه يمكن القول بانه تقريبا لم يسمع عن التلقيح الصناعى او حتى ما وصل اليه من اثار وانه غير فعال .

البرامج والخدمات المدعمة للانتاج : ما سبق توضيحه من مشاكل تطبيق التلقيح الصناعى يعتبر من حلقات سلسلة مشاكل تقديم الخدمات المدعمة للانتاج الحيوانى فى الزراعة المصرية ومن اهمها الرعاية البيطرية والارشاد فى مجال تربية الحيوان وبرامج التدريب فعلى الرغم من وجود ٥٠٠٠ قرية مصرية تقريبا هناك فقط ٢٠٠ وحدة بيطرية لخدمة هذا العدد الضخم من القرى .

ويبدو ان النمط الحيازى الشائع للماشية المصرية والمتمثل فى رأس الى رأسين من الاقزام والمحسنة المنزرعة لا يحفز على التوسع فى تقديم الخدمات المتقدمة فى مجال تغذية وانتاج الحيوان وكل التوسع مستفادة من تجارب عالمية شبه مماثلة فى بعض دول جنوب شرق آسيا . فقد نجحت الهند فى اقامة نظام تعاونيات قروية متخصصة فى تلقيح وتسويق السائل المنوى هذا النظام امكان تقديم الخدمات البيطرية والتحسين الوراثى عن طريق التلقيح الصناعى بكفاءة ملحوظة .

اثر الميكنة على الانتاج الحيوانى : تشير الدراسات الحالية للتنمية الزراعية ان الميكنة سوف تحرر الحيوان من العمل الزراعى ،والتى سوف تزيد من انتاج اللبن واللحم ،او تخفض من كثافة الحيوان على الرقعة المنزرعة . وتشير نتائج الدراسات الميدانية الى ان ٨٠ ٠٠ من العمل الحيوانى لعمليات النقل والتى لا يبدو ان الاتجاهات الحالية لميكنة الزراعية سوف تؤثر فى هذا النشاط الغالب للعمل الحيوانى . كما ان التحسينات القياسية لاستجابة انتاج اللبن تشير الى العمل الحيوانى لادارة الساقية والذرى لا يحفز انتاج اللبن ،ولكن يبدو ان استخدام الحيوان فى ادارة المحراث البلدى ذو اثر سلبى معنوى فى انتاج اللبن ،ومن ثم فان الميكنة الزراعية لاستبدال اعمال الحرث البلدى سيكون لها اثر كبيرا ايجابيا على زيادة الانتاج الحيوانى خاصة انتاج اللبن .

الاحصاءات والبيانات المتاحة للانتاج الحيوانى :

من المؤكد ان المتاح والمنشور عن بيانات الانتاج الحيوانى المصرى محدودة للغاية ، وتقديرات حجم القطيع تعتمد على تنبؤات الاتجاه الزمنى العام من الحصر الشامل فى ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ . وبيانات اعداد المذبوحات لا تغطى سوى المذبوح داخل المجازر فقط. ورغم ساهمت نتائج التعداد الزراعى فى عام ١٩٨٢ او اعمال مشروع الحصر الحالى فى وزارة الزراعة فى تحسين القاعدة البيانية لهذا القطاع .

ولم يكن ممكنا فى ظل عدم توفر هذه القاعدة الأحصائية الجيدة التنبؤ بأثر التغيرات الانتاجية للعشائر الحيوانية فى انتاج اللحم . ومن ثم فان قرارات الاستيراد فى معزل عن الاتجاه الحقيقى للانتاج المحلى ، وهذا يؤدى الى الحدوث المتتالى لأزمات نقص العرض دون توقع مسبق مثل ازمة اللحوم عام ١٩٨٠ حيث كدثت حقن فجائى فى مصر اللحوم مما جعل رد الفعل الحكومى سريع وغير مبنى على خطة او سياسة طويلة المدى مسبقا ، مثل حظر ذبح البحوانات لمواجهة الطلب المتزايد على اللحوم فى عيد الاضحى التالى .

وهذا يؤكد أن توفر بيانات احصائية جيدة و منتظمة فى نماذج اقتصادية مناسبة للتوقع بالانتاج سوف تمكننا من معرفة الاهمية النسبية كما انها هامة لاختبار اثر السياسات المختلفة على متغيرات السوق . وقد طرح المؤتمر العديد من البحوث الهامة فى هذا المجال . ويكفى ان نشير بان وزارة الزراعة بالتعاون مع بعض الجهات الاخرى تعكف حاليا على انتاج بيانات احصائية جيدة عن القطيع الحيوانى وتحديد متغيرات دالة العرض والطلب ، ويعتقد الكثيرون ان هذا الجهد سوف يمثل نقطة تحول رئيسية فى ميكانيكية سوق الانتاج الحيوانى فى مصر وتوفير قاعدة احصائية سليمة .